الشبكة العالمية
للحقوق الاقتصادية
والاجتماعية والثقافية

ESCR-Net
Red-DESC
Réseau-DESC

الفريق العامل المعني بمساءلة الشركات

يتعين على الإدارة الوطنية والدولية لسلوك الشركات اتباع أنظمة متماسكة ومتكاملة تُلزم الشركات والحكومات بالتقيّد التام بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك الآليات القوية التي تسمح بالوقاية وفرض المحاسبة، لا سيما في ما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. لذا يسعى الفريق العامل المعني بمساءلة الشركات إلى تحقيق رؤيته انطلاقًا من الدعوة إلى اعتماد آليات جديدة للعدالة تتصدى لنفوذ الشركات على العمليات الحكومية، وتُبرز النضالات المحلية، وتنهض جماعيًا بالحالات التي تعود بالنفع على حركة مساءلة الشركات ككل. كذلك يُسهّل الفريق العامل المعني بمساءلة الشركات عملية بناء القدرات في ما بين الأعضاء، ويفسح المجال لإسهاماتهم في المناقشات الرئيسة التي تتناول وضع المعايير وتنفيذها.

الأهداف الحالية

- إجراء البحوث الهامة والانخراط في حملات الدعوة من أجل الكشف عن الحالات التي توضح مدى ارتباط هيمنة الشركات على مؤسسات الدولة (والسبل الفعّالة لمواجهتها) بالانتهاكات التي تطال حقوق الإنسان وعلاقتها المباشرة بذلك؛
- الاضطلاع بدور ريادي في تعزيز أولويات المجتمع المدني، وذلك لصياغة المعايير الدولية المرتقبة وتفعيلها على نحو يعكس الآراء الجماعية لأعضاء الفريق العامل المعني بمساءلة الشركات لا سيما وجهات النظر الخاصة بالفئات المهمشة تاريخيا. وتشمل هذه المعايير معاهدة الأمم المتحدة التي تعالج انتهاك الشركات لحقوق الإنسان، والتعليق العام الصادر عن اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية الاجتماعية والثقافية حول هذه الحقوق والشركات الفاعلة؛
- معالجة الحالات التي تُجسد انتهاك الشركات لحقوق الإنسان، والسعي إلى فرض المساءلة على الصعيدين المحلي والدولي، وذلك عن طريق دعم تبادل المهارات بين الأعضاء في تصدٍ جماعي للانتهاكات الحاصلة.

الإنجازات المحرزة بين عامي 2013 2016

- في شهر حزيران/يونيو 2014، وبعد عدة أشهر من الجهود المنسقة في مجال الدعوة التي بذلها أعضاء الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وشركاؤها في جنيف وفي أكثر من 20 عاصمة، أنشأ مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية مسندًا إليه مهمة إعداد معاهدة دولية ملزمة تُعالج تأثير الشركات على حقوق الإنسان.
- أجبرت الدعوة المتواصلة التي حمل لواءها أعضاء الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية شركة بوسكو، وهي رابع الشركات المصنعة للفولاذ كبرًا في العالم، على وضع مدونة لقواعد السلوك وتحديد المبادئ التوجيهية لحقوق الإنسان. كذلك دفعت جهود الدعوة بالعديد من المستثمرين في شركة بوسكو إلى تقييم أداء الشركة بناءً على أدائها في مجال حقوق الإنسان. كما أسفرت عن انسحاب اثنين من كبار المستثمرين من الشركة خلال العام الماضي. وفي هذا الإطار، ساعد الدعم الذي قدمته الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لأعضائها في عدة بلدان للمضي قدمًا في تنظيم حملاتها، ومن بينها الحملة التي نفذها مركز حابي للحقوق البيئية ضد شركات الإسمنت.
- أطلق الفريق العامل المعني بمساءلة الشركات منتدى الشعوب لحقوق الإنسان والأعمال (تايلاند 2013؛ كولومبيا 2014؛ كينيا 2015) ليكون حيزًا يُتيح للأعضاء والحلفاء من الحركات الاجتماعية وغيرها من منظمات المجتمع المدني في المناطق كافة فرصة تبادل الدروس المستخلصة من جهود الدعوة، وتحليل التطورات الحاصلة، ووضع جدول أعمال استراتيجي مشترك.
- ولّد مشروع احتواء هيمنة الشركات اهتمامًا متزايدًا بشأن انعكاسات النفوذ غير المبرر الذي تمارسه الشركات على مؤسسات الدولة وعمليات صناعة القرار على حقوق الإنسان، وذلك عن طريق الأحداث والفعاليات التي نُظمت على هامش منتدى الإعلام العالمي ومنتدى الأمم المتحدة المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، فضلا عن الترويج لهيمنة الشركات بوصفها مصدر قلق رئيس للتحالف من أجل الوصول إلى المعاهدة.

الأنشطة المُحددة الأولوية لعام 2016

1. **مشروع احتواء هيمنة الشركات :** صُمم المشروع بغرض تعبئة الجهود القوية والفعّالة والمستدامة التي يبذلها المجتمع المدني في سبيل معالجة العلاقة بين هيمنة الشركات على عمليات صناعة القرارات في الحكومة والآثار المترتبة على حقوق الإنسان على المستويين الوطني ودون الوطني.
2. **مبادرة الوصول إلى المعاهدة:** يواصل الفريق العامل المعني بمساءلة الشركات دعم عملية إنشاء الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح باب العضوية التابع للأمم المتحدة المكلف بصياغة معايير دولية مُلزمة تهدف إلى منع انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الشركات وتوفير سبل الانتصاف. وعليه، سيتعاون الفريق العامل المعني بمساءلة الشركات مع فريق الأمم

المتحدة العامل للتأكد من أن النتيجة النهائية استقت معلوماتها من المجتمعات المتضررة، ولضمان تعبئة التنسيق الاقليمي في الدعوة إلى تحديد المعايير وتيسير التبادل الاستراتيجي على نحو يكفل استعانة الأعضاء بهذه العملية من أجل فرض المساءلة على المستويات كافة.

3. **الدعم الاستراتيجي للحالات:** يتبادل أعضاء الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تقديم الدعم الجماعي في ما بينهم لمعالجة الحالات التي تُجسد انتهاكًا لحقوق الإنسان من قبل الشركات، وتيسير وضع الاستراتيجيات وتعزيز العمل الجماعي، وتتمركز هذه الحالات في الوقت الراهن في الهند وغواتيمالا والفلبين.

العضوية

يضم الفريق العامل المعني بمساءلة الشركات حاليًا 70 عضوًا منتشرين في كل المناطق، منهم 15 حركة اجتماعية. وتتألف اللجنة التوجيهية من 12 عضوًا تُمثل النساء نصفهم. لقد سعى الفريق العامل المعني بمساءلة الشركات، في خطوة استباقية، إلى إعداد تحليل متعدد الجوانب في إطار عمله، لاسيما خلال انعقاد جلسات منتدى الشعوب التي تُناقش جدول أعمال محدد لمعالجة الأثر المتباين لأنشطة الشركات على المرأة، والنظر في الخطوات التي يُمكن للفريق العامل البدء باتخاذها لمعالجة هذه المسألة صراحة. وعلى الرغم من التقدم الذي أحرزع الفريق العامل المعني بمساءلة الشركات على متسوى الاتصالات الداخلية، لا بدّ من مواصلة اجراء التحسينات لتعزيز المشاركة الفعالة وتجشيع الأنشطة الشبيهة بمشروع احتواء هيمنة الشركات ومبادرة الوصول إلى المعاهدة، والذهاب أبعد من الاتصالات الدورية الحالية الاقليمية الطابع.

وحاليًا تتكوّن اللجنة التوجيهية من الأعضاء : مؤسسة الحق (فلسطين)، وشبكة آسيان البديلة بشأن بورما (تايلاند/ بورما)، ورابطة حقوق الإنسان (البرازيل)، والمنظمة الدولية لحقوق الأرض (الولايات المتحدة/ تايلاند/ البيرو)، ورابطة المحامين عن البيئة في ليبيريا الدعاة الخضر (ليبيريا)، ومركز حابي للحقوق البيئية (مصر)، والعدالة العالمية (البرازيل)، وحركة بقاء شعب أوغوني (نيجيريا)، وموريبل ميغنوت (أنغولا/ كوبا)، والمشروع الخاص بالتنظيم والتنمية والتعليم والبحوث بودير (المكسيك)، ومركز الشعوب الأصلية لأبحاث السياسات والتعليم مؤسسة تباتيبا (الفلبين).